السقطري يشارك في مشاورات رفيعة المستوى مع البنك الدولي حول إعداد إطار الشراكة القطرية لليمن 2026–2030

عدن / خاص :

شارك وزير الزراعة والري والثروة السمكية اللواء الركن سالم عبدالله السقطري امس في جلسة مشاورات افتراضية رفيعة المستوى نظمتها مجموعة البنك الدولي لمناقشة إعداد إطار الشراكة القطرية للبنك الدولي في اليمن للفترة 2026–2030 وذلك بحضور وزير التخطيط والتعاون الدولي وعدد من الوزراء وممثلي الوزارات والجهات الحكومية وشركاء التنمية.

وفي كلمته خلال الاجتماع أعرب الوزير السقطري عن تقدير وزارة الزراعة والري والثروة السمكية للجهود التي تبذلها مجموعة البنك الدولي في دعم اليمن خلال هذه المرحلة الاستثنائية مثمناً مبادرة البنك بإطلاق مشاورات إعداد إطار الشراكة القطرية للفترة 2026–2030 باعتبارها خطوة مهمة نحو صياغة تدخلات تنموية أكثر تكاملاً واستجابة للتحديات التي يواجهها اليمن.

وأكد أن قطاع الزراعة والري والثروة السمكية يمثل أحد أهم القطاعات الاستراتيجية القادرة على الإسهام المباشر في تعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص العمل وتحسين سبل العيش مشيراً إلى أن أكثر من نصف سكان اليمن يعتمدون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الأنشطة الزراعية والسمكية كمصدر رئيسي للدخل، فيما يسهم القطاع بنسبة تتراوح بين 15 إلى 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار الوزير إلى أن نحو 70 في المائة من سكان اليمن يعيشون في المناطق الريفية التي يعتمد اقتصادها بدرجة رئيسية على الزراعة والأنشطة المرتبطة بها الأمر الذي يجعل الاستثمار في هذا القطاع أحد أكثر المسارات فاعلية لتعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش وخلق فرص العمل.

ولفت الوزير السقطري إلى التحديات الكبيرة التي يواجهها اليمن في مجال الأمن الغذائي حيث تشير التقديرات إلى أن أكثر من 17 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي بدرجات مختلفة ما يبرز أهمية دعم الإنتاج الزراعي المحلي وتعزيز قدرة القطاعين الزراعي والسمكي على الإسهام في تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان.

ورحب السقطري بالتوجهات التي يتضمنها إطار الشراكة المقترح خاصة ما يتعلق بتعزيز تنمية الأعمال الزراعية وسلاسل القيمة الغذائية وتحسين خدمات الري وإدارة الموارد المائية وتطوير قطاع مصايد الأسماك والاستزراع السمكي وتوسيع فرص التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الزراعي.

كما شدد على أهمية إعطاء أولوية أكبر لإعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية للقطاعين الزراعي والسمكي وفي مقدمتها منشآت وشبكات الري والأراضي الزراعية المتضررة والبنية التحتية لمصايد الأسماك نظراً لما تعرضت له من أضرار كبيرة نتيجة تداعيات الصراع والتغيرات المناخية خلال السنوات الماضية.

وأكد الوزير السقطري أهمية تحقيق التكامل بين تدخلات الري والبرامج الزراعية الأخرى بما يضمن تحقيق أثر تنموي مستدام ويعزز كفاءة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع الحيوي وبما ينسجم مع الاستراتيجية الوطنية للزراعة والأسماك 2024–2030.

وفي ختام كلمته جدد الوزير تأكيد استعداد وزارة الزراعة والري والثروة السمكية للتعاون الكامل مع مجموعة البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وبقية الجهات الحكومية وشركاء التنمية من أجل تحديد أولويات واضحة للتدخلات المستقبلية وتصميم برامج ومشاريع تنموية قادرة على تحقيق أثر ملموس في حياة المواطنين.

كما شدد على أهمية أن يركز إطار الشراكة القادم على الانتقال التدريجي من الاستجابة الإنسانية إلى دعم الإنتاج والتنمية الاقتصادية المستدامة بما يسهم في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الاعتماد على الذات وتحقيق تعافٍ اقتصادي تدريجي في اليمن.

وناقش الاجتماع عدداً من المحاور الرئيسية أبرزها مواءمة إطار الشراكة القطرية مع أولويات التنمية الوطنية والاستراتيجيات متوسطة المدى واستعراض مجالات التدخل المقترحة والنتائج المتوقعة من مشاريع البنك الدولي في اليمن إضافة إلى اعتبارات التنفيذ وآليات التنسيق والمتابعة مع شركاء التنمية بما يسهم في تعزيز فاعلية البرامج التنموية خلال المرحلة المقبلة.

اختتام مشروع حماية المرأة المؤدية إلى تنمية المجتمع بدعم من مركز الملك سلمان للإغاثة

عدن / سبأ :

اختتمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليمن، امس ، في العاصمة المؤقتة عدن، مشروع (حماية المرأة المؤدية إلى تنمية المجتمع)، الذي نُفذ بدعم من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية، وبالشراكة مع مؤسسة من أجل الجميع للتنمية، وذلك بالتزامن مع اليوم العالمي للمرأة الذي يصادف الثامن من مارس من كل عام.

وفي حفل الاختتام، أكدت وزيرة الشؤون القانونية، القاضي إشراق المقطري، أهمية هذه المناسبة في إبراز دور المرأة اليمنية رغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد..مشيرة إلى توجه الحكومة لتعزيز السياسات الهادفة إلى الحد من التمييز ودعم تمكين المرأة ومشاركتها في صنع القرار.. مثمنة جهود القائمين على المشروع في تعزيز منظومة الحماية للنساء والفتيات، والدعم الذي يقدمه مركز الملك سلمان لمثل هذه المبادرات.

من جانبه، أوضح نائب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، الدكتور صادق الجماعي، أن حماية المرأة تمثل جزءاً من أهداف الدولة.. مؤكداً حرص الوزارة على تعزيز النهج المؤسسي في الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي ومواصلة التنسيق مع الشركاء الدوليين والمحليين لتوسيع نطاق الخدمات وتحسين جودة الاستجابة بما يعزز من دعم قضايا المرأة في اليمن.. مشيداً بالدور الذي يقوم به مركز الملك سلمان للإغاثة في دعم المرأة في مختلف المجالات الإنسانية والتنموية.

بدوره، أشار ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في اليمن، ريبال سر الدين، إلى أن المشروع أسهم في تعزيز القدرات المؤسسية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتسهيل وصول النساء والفتيات إلى خدمات الحماية والدعم النفسي والاجتماعي، بما يعزز التنمية المجتمعية المستدامة.

واستعرضت رئيسة مؤسسة من أجل الجميع للتنمية صباح بدري أهداف المشروع الذي استهدف محافظتي عدن وتعز على مدى عام كامل، ووصل إلى أكثر من (19) ألف امرأة وفتاة عبر أربعة مراكز للحماية، بهدف تعزيز خدمات الحماية والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي وتوسيع نطاق الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للنساء والفتيات.

كما استعرض القائمون على المشروع أبرز نتائجه، التي شملت تدريب (325) كادراً من (69) جهة حكومية ومنظمات مجتمع مدني على إدارة حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي، وتشغيل أربعة مراكز حماية مجتمعية في تعز والمخا وعدن، وتنفيذ جلسات دعم نفسي واجتماعي واستشارات قانونية وتنظيم جلسات توعوية مجتمعية.

وفي ختام الحفل، جرى عرض تقديمي لنتائج المشروع وتكريم الجهات الداعمة والشركاء الداعمين.

بمشاركة وزير التربية والتعليم العبادي

اليمن والبنك الدولي يناقشان إطار الشراكة الاستراتيجية للسنوات المالية 2026 – 2030

عدن / خاص :

شارك وزير التربية والتعليم الدكتور عادل عبدالمجيد العبادي في مداخلة جوهرية من خلال النقاش مع عدد من الوزراء في الحكومة و مجموعة البنك الدولي التي تأتي في إطار الشراكة الاستراتيجية للسنوات المالية 2026 – 2030 ويهدف هذا الإطار إلى تعزيز صمود المؤسسات الوطنية وابتكار حلول مستدامة لتحسين سبل العيش وخلق فرص عمل واسعة النطاق رغم تعقيدات المشهد الراهن وحالة الهشاشة التي تمر بها البلاد.

وخلال اللقاء استعرض الوزراء ومحافظ البنك المركزي الأولويات العاجلة لوزاراتهم مؤكدين أن التدخلات المرتقبة للبنك الدولي تمثل ركيزة أساسية في دعم الحكومة مشيرين إلى أن الشراكة مع البنك لا تقتصر على الدعم المادي بل تمتد لتشمل بناء القدرات المؤسسية وضمان استمرارية الخدمات الأساسية في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية.

و شدد وزير التربية والتعليم على ضرورة إحداث تحول جذري في ملف التعليم، مشيراً إلى أن الوقت قد حان للانتقال من تعليم الطوارئ إلى مرحلة التعافي وإعادة البناء".

وأوضح الوزير العبادي أن الوزارة قد انتهت من إعداد خطة قطاعية طموحة ترتكز على خمس أولويات استراتيجية: وهي استمرارية التعليم وتوسيع فرص الوصول وتحسين جودة التعليم واستعادة التعليم وتطوير البنية التحتية والبيئة المدرسية، وتعزيز الحوكمة وبناء القدرات المؤسسية وأهمية مؤامة الأولويات الوطنية مع إطار الشراكة البنك الدولي.

وكشف الوزير العبادي عن توجه الوزارة الجاد لإنشاء صندوق دعم التعليم وهو مشروع وطني يهدف إلى توفير موارد مالية مستقرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للقطاع التربوي وتغطية الفجوات التمويلية في المحافظات اليمنية بما يضمن استجابة أسرع للواقع التعليمي الصعب.

وفي سياق مختلف وجه وزير التربية والتعليم رسالة تهنئة مفعمة بالتقدير والاعتزاز إلى كافة موظفات الوزارة والعاملات في الحقل التربوي والتعليمي وذلك بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يصادف (8) من مارس مشيداً بالدور الريادي الذي تضطلع به المرأة اليمنية في صياغة حاضر المجتمع ومستقبله.

وأكد الوزير العبادي في تهنئته أن هذا اليوم يمثل وقفة لاستحضار المكانة العظيمة للمرأة ليس فقط كشريكة أساسية للرجل في إدارة الأسرة وتحمل المسؤوليات بل كقائدة ملهمة تغرس في المجتمع قيم المحبة والتآخي مشيراً إلى أن بصمات المرأة اليمنية في ميدان التربية والتعليم تمثل الضمانة الحقيقية لبناء أجيال متسلحة بالعلم والقيم.

وشدد الوزير العبادي على ضرورة المضي قدماً في تمكين المرأة سياسياً وإدارياً، ومنحها الفرصة الكاملة لتسنم المهام والمواقع القيادية الرفيعة بما يتناسب مع مؤهلاتها وعطائها معلنًا تضامن الوزارة مع كافة الأصوات العادلة المطالبة بحقوق المرأة.. مؤكداً أن التاريخ والواقع يبرهنان على أن عطاء المرأة هو الرافد الأساسي لاستقرار المجتمعات ورقيها.

وفي ختام تصريحه وجه الوزير العبادي تحية إجلال وتقدير خاصة للمعلمات والموظفات والإداريات في جميع المدارس ومكاتب التربية والتعليم بالمحافظات قائلا: «إننا نستمد من هذه المناسبة معاني الثناء لنضعها بين أيدي كوادرنا النسائية اللواتي يغمرن الحقل التعليمي بالرحمة والعطاء سائلين الله العلي القدير أن يمتعهن بدوام الصحة والسعادة والتوفيق في رسالتهن المقدسة».

الوزير باسلمة يبحث مع السفيرة الفرنسية دعم اللامركزية وتمكين السلطات المحلية

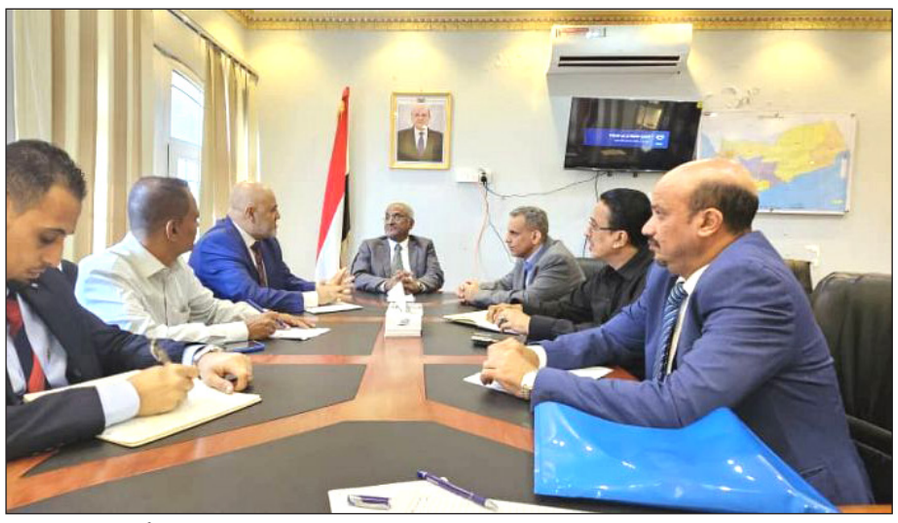

عدن / سبأ:

بحث وزير الإدارة المحلية، المهندس بدر باسلمة، أمس، مع السفيرة لفرنسية لدى اليمن، كاترينا قرم كمون، سبل تعزيز التعاون المشترك لدعم مسار اللامركزية وتمكين السلطات المحلية وتعزيز جهود التنمية المحلية في المحافظات.

وتطرق اللقاء، الذي عُقد عبر الاتصال المرئي، بحضور نائب وزير الإدارة المحلية، معين محمود، ووكلاء الوزارة، إلى توجهات الحكومة ومجلس القيادة الرئاسي الرامية إلى تعزيز اللامركزية الإدارية والمالية وتمكين السلطات المحلية من ممارسة صلاحياتها وفق مراحل تدريجية مدروسة.

واستعرض الوزير باسلمة الخطط الاستراتيجية التي تعتزم الوزارة تنفيذها خلال السنوات المقبلة، والتي تتضمن برنامجاً متكاملاً لتعزيز اللامركزية وتهيئة المحافظات لمرحلة نقل الصلاحيات، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي للسلطات المحلية وتمكينها من إدارة العملية التنموية على المستوى المحلي مالياً وإدارياً.. مؤكداً أن الوزارة تعمل وفق رؤية إصلاحية شاملة تهدف إلى معالجة الاختلالات القائمة في المحافظات وتهيئتها تدريجياً لنقل الصلاحيات المالية والإدارية وفق معايير واضحة تضمن الجاهزية والكفاءة المؤسسية.

وأشار وزير الإدارة المحلية، إلى أن هذا التوجه يترافق مع تطوير منظومة متكاملة لتقييم الأداء المؤسسي للسلطات المحلية، تقوم على تحديد نقاط القوة والضعف وفق مؤشرات دقيقة تعزز مبادئ الشفافية والمساءلة وتحفز تحسين الأداء في الوحدات الإدارية.

من جانبها، أشادت السفيرة الفرنسية بالجهود التي تبذلها وزارة الإدارة المحلية في تطوير نظام الإدارة المحلية وتعزيز مسار اللامركزية.. مؤكدة استعداد فرنسا لدعم خطط الوزارة على المديين القريب والبعيد، والمساهمة في تنفيذ برامج بناء القدرات وتعزيز التنمية المحلية بما يسهم في دعم الاستقرار والتنمية في اليمن.

وزير النقل يترأس اجتماعاً بشركة عدن لتطوير الموانئ «محطة الحاويات كالتكس»

عدن / خاص:

ترأس وزير النقل الأستاذ محسن حيدرة العمري، اجتماعاً في شركة عدن لتطوير الموانئ (محطة الحاويات كالتكس)، لمناقشة سير العمل في الميناء ومستوى الأداء التشغيلي، والوقوف أمام التحديات والصعوبات التي تواجه نشاطه.

وفي مستهل الاجتماع، نقل وزير النقل تحيات فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي ودولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع الزنداني، وحرصهما الدائم على متابعة أداء القطاعات الخدمية وفي مقدمتها قطاع النقل لما يمثله من ارتباط مباشر باحتياجات المواطنين ودوره الحيوي في دعم الاقتصاد الوطني.

وأكد الوزير العمري، الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها ميناء عدن، والذي كان يُعد ثاني أهم ميناء عالمي خلال القرن الماضي بفضل موقعه الجغرافي المتميز على خطوط الملاحة الدولية، موضحاً ان الوزارة ستعمل وفق الإمكانات المتاحة على دعم الجهود الرامية إلى استعادة مكانة الميناء وتعزيز نمو نشاطه التجاري واللوجستي.

وأشار وزير النقل إلى الدور المعول على وزارة النقل والقطاعات التابعة لها في تنشيط حركة النقل البحري وتعزيز إسهاماته في الاقتصاد الوطني، مجدداً تأكيد اهتمام الوزارة ودعمها الكامل لكافة الجهود التي تُبذل لتطوير الميناء وتحسين أدائه، بما ينعكس إيجاباً على مستوى الخدمات وحجم الإنجازات المحققة، داعياً إلى مضاعفة الجهود والعمل بروح الفريق الواحد.

واستعرض وزير النقل مستجدات التطورات التي تشهدها البلاد والمنطقة وتداعياتها على حركة التجارة والنقل البحري، لافتاً إلى الجهود التي يبذلها مجلس القيادة الرئاسي والحكومة في سبيل تطبيع الأوضاع وتحسين الخدمات وتوفير الاحتياجات التموينية وضمان تدفق السلع الغذائية والنفط والغاز إلى الأسواق المحلية، موضحا أن الوزارة تبذل كافة السبل والإجراءات القانونية لمعالجة الإشكاليات المرتبطة بزيادة الرسوم المفروضة على الشركات الملاحية للموانئ اليمنية، بما يسهم في تخفيف الأعباء على التجار والمستوردين وتعزيز تنافسية الموانئ اليمنية.

واشار وزير النقل إلى إعداد مذكرة جديدة موجهة إلى خلية الإخلاء والجهات المعنية لمعالجة الصعوبات التي تواجه التجار والمستوردين، إضافة إلى وضع آلية للتعامل مع القرار رقم (11) لعام 2025م بشأن إغلاق المنافذ غير القانونية، بما يضمن الحفاظ على الأمن القومي وحماية البلاد من عمليات التهريب والأعمال الخارجة عن القانون.

وأكد وزير النقل حجم التحديات التي تواجه الحكومة في المرحلة الراهنة، مشدداً على حرص الوزارة على الإسهام الفاعل في تنفيذ البرنامج العام للحكومة، مشيداً بنفس الوقت بالجهود المبذولة من قبل قيادة المؤسسة وكوادر الميناء، ومؤكداً أهمية مضاعفة الجهود لتعزيز الأداء وتطوير الخدمات.

من جانبه، رحب رئيس مجلس إدارة مؤسسة موانئ خليج عدن الدكتور محمد امزربة، بزيارة وزير النقل واهتمامه بالاطلاع المباشر على سير العمليات في محطة الحاويات، مستعرضاً أبرز الإنجازات التي حققها الميناء خلال العام الماضي، حيث سجل نشاط الميناء في عام 2025م زيادة بنسبة 25 بالمائة مقارنة بعام 2024م.

وأشار امزربة إلى عدد من الخطوات التطويرية التي شهدها الميناء من بينها إعادة فتح محطة المعلا وتوقيع تفاهمات مع عدد من كبرى الشركات الصينية لإعادة استئناف نشاط الترانزيت في الميناء، إضافة إلى البدء في تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع تطوير مداخل الميناء، وتمكن طاقم الميناء من ارساء ثلاث سفن دفعة واحدة بنفس الزمن، لافتاً إلى جملة من التحديات التي ما تزال تعيق توسيع نشاط الميناء، مقدماً مقترحاً بإنشاء صندوق تكافلي بين الحكومة والقطاع الخاص لدعم تطوير البنية التحتية وتعزيز قدرات الميناء التشغيلية.

وتخلل الاجتماع تقديم عرض مرئي، قدمه المدير التجاري لشركة عدن لتطوير الموانئ الدكتور أشرف قردش، استعرض فيه الموقع الجغرافي الاستراتيجي لميناء عدن وأهميته بالنسبة للخطوط الملاحية الدولية، إضافة إلى المزايا التنافسية التي يتمتع بها الميناء من حيث القدرة الاستيعابية والتخزينية والخدمات اللوجستية المقدمة، إلى جانب معايير السلامة والمعدات والتجهيزات الفنية المتوفرة.

حضر الاجتماع وكيل وزارة النقل لقطاع الشؤون البحرية والموانئ القبطان علي الصبحي، والمدير العام لشركة عدن لتطوير الموانئ الأستاذ عارف الشعبي، ونائب المدير العام للشركة الأستاذ فضل الحجيلي، ومدير أمن المنطقة الحرة سليم المحثوثي، وعدد من المسؤولين في ميناء الحاويات.

كما تفقد وزير النقل الأستاذ محسن حيدرة العمري، سير العمل في عدد من مرافق محطة الحاويات، واطلع على مستوى الخدمات المقدمة وآليات التشغيل والمناولة، مشدداً على ضرورة مواصلة تطوير الأداء ورفع كفاءة العمل بما يعزز من مكانة ميناء عدن كمركز بحري وتجاري مهم في المنطقة.